

الإنتفاضة الثانية . . والبندقية

في دروس وتجارب كتائب المقاومة

الوطنية الفلسطينية

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«ملف»

الانتفاضة الثانية.. والبندقية

[في دروس وتجارب كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية]

إعداد مكتب التثقيف والتوجيه المعنوي
في كتائب المقاومة الوطنية

سلسلة «كراسات ملف»

العدد العاشر - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦

المحتويات

- ٧ قبل القراءة ■
- ١١ الإنتفاضة وإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني
- ١٥ سياسة جديدة تجمع ما بين الإنتفاضة والعمل السياسي
- ١٧ الأهداف السياسية للإنتفاضة والمقاومة
- ٢١ خط العمل العسكري
- ٢٥ نقاط متممة
- ٢٧ عملية «حصن مرغنيث»، معلم بارز
- ٢٩ أساليب متعددة
- ٣١ نماذج من العمليات القتالية في الضفة الفلسطينية
- ٣٣ القادة في مقدمة الصفوف
- ٣٥ عملية أبو هولي وتداعياتها
- ٣٧ المقاومة، مهمة راهنة
- ٣٩ المراجع

قبل القراءة..

«الانتفاضة الثانية.. والبنديقية» [في دروس وتجربة كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية]، هو الإصدار العاشر من سلسلة «كراسات ملف». ورغم أنه يتناول العديد من جوانب تجربة «كتائب المقاومة الوطنية» خلال الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠/٩/٢٨ - ٢٠٠٥/٢/٨)، إلا أنه لا يرتقي إلى مستوى التأريخ لهذه التجربة، بقدر ما يحاول أن يرسم الإستراتيجية العامة لنضالات الـ«كتائب»، وبعض تكتيكاتها التي أملتھا الظروف السياسية التي أحاطت بالمسيرة الكفاحية الفلسطينية، بما في ذلك تنوع أعمالها القتالية، من الإقتحام أو التصدي للإجتياحات الإسرائيلية، إلى الكمين والعبوات الناسفة، إلى القصف والقصف المدفعي والصاروخي. وهي كلها أشكال من العمل المسلح أملتھا ظروف القتال إن في قطاع غزة، أو في الضفة الفلسطينية.



الكراس في ١١ فصلاً، يحاول أن يبين التطور السياسي المهم الذي قاد إلى انفجار الانتفاضة الثانية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد ٢، في إطار الإتفاق على قضايا الحل الدائم، بموجب إتفاق أوسلو، مما فتح الأفق مرة أخرى لإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني، الموحّد والموحّد، بما في ذلك إعتقاد الأساليب الكفاحية المشروعة كافة، تجمع بين الانتفاضة الشاملة، والكفاح المسلح، والعمل السياسي، تحت سقف قرارات الشرعية الدولية التي تضمن لشعب فلسطين حقوقه الوطنية المشروعة في الإستقلال والعودة، بديلاً لمفاوضات عبثية تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة، أكدت مفاوضات كامب ديفيد ٢ مدى إختلال ميزان القوى فيها للجانب الإسرائيلي، ومدى تعنت الطرفين الأميركي والإسرائيلي في رفض الإستجابة للحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، بما

في ذلك الحق في الخلاص من الإحتلال والإستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨، وتطبيقاً للقرار الأممي ١٩٤.

من هذه الرؤية السياسية إشتقت كتائب المقاومة الوطنية، في القطاع والضفة، استراتيجيتها وتكتيكاتها العسكرية والقتالية، وقدمت في هذا السياق سلسلة من النماذج لصدقية هذه الإستراتيجية، لعل أبرزها كانت عملية إقتحام ما يسمى بـ«حصن مرغينيت» في قلب القطاع، ما أعاد الإعتبار، كما شهدت بذلك العديد من القوى وصف واسع من المراقبين، للعمل الفدائي الفلسطيني، في مواجهة أساليب أخرى، في ظل موازين قوى دولية، لا تتردد في وصف النضال المشروع للشعوب المضطهدة بالإرهاب. وفي هذا السياق شقت كتائب المقاومة الوطنية طريقها الخاص بها، في الكفاح المسلح، مشددة على مبدأ «تجنب المدنيين على خطي القتال»، في إدانة للأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد سكان القطاع. وفي دعوة لوقف الأعمال التفجيرية، خارج المناطق المحتلة بعدوان ٦٧.

ويحق للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ولذراعها العسكري، كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، أن تدعي لنفسها إنتصار خطها هذا، حين تبنته جولة الحوار الفلسطيني الثانية في القاهرة، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣، باعتباره خطأ ملزماً لعموم القوى الفلسطينية المسلحة.



نظرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، إلى الكفاح المسلح بإعتباره أسلوباً نضالياً، لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية لأبناء الشعب الفلسطيني، وليس بإعتباره هدفاً بحد ذاته.

لذلك لم تجد غضاضة على الإطلاق في الموافقة على وقف إطلاق النار، عندما كانت المصلحة الوطنية الفلسطينية تتطلب مثل هذه الخطوة. كذلك التي اتخذتها المقاومة الفلسطينية في العام ٢٠٠٣ في أعقاب وصول محمود عباس إلى رئاسة الحكومة، والتي دامت حوالي ٥١ يوماً، أنهتها قوات الإحتلال باغتيالها إسماعيل أبو شنب أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة.

وكتائب المقاومة الوطنية، وهي توافق على وقف العمليات، فإنها في الوقت نفسه كانت تضع هذا القرار في سياقه السياسي المشروط، بما يفرض على الجانب الإسرائيلي الإلتزام به هو الآخر، ووقف أعمال الإستيطان، ووقف الإعتقالات وإطلاق سراح الأسرى، ووقف كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنتهاك القرار أو نسفه.

ورغم إدراك الجبهة أن الجانب الإسرائيلي لن يلتزم بشكل كامل بالإتفاق، إلا أنها كانت في الوقت نفسه حريصة على وحدة الموقف الفلسطيني، ما بدعوها للالتزام بما كان يتقرر وطنياً.

بالمقابل إتخذت الجبهة من بعض القرارات المنفردة بوقف إطلاق النار، موقفاً معارضاً على غرار موقفها من الإتفاق الثنائي بين الرئيس عباس (بعد إنتخابه خلفاً للرئيس الراحل عرفات) وبين حكومة شارون. لأنه قرار تم من خلف ظهر الهيئات الوطنية وفي سياق سياسي لم يتم الإتفاق على مضمونه وطنياً . كتائب المقاومة الوطنية لم تكتف بالاعتراض بل حولت إعتراضها إلى عمل ميداني تمثل في عملية أبو هولي الشهيرة، التي كانت لها تداعياتها الواسعة على الصعيد الوطني، لعل من نتائجها اللجوء إلى الحوار الوطني مرة أخرى، في مؤتمر القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥.



هذا الكراس، على تواجده، ما كان لولا التضحيات الغالية التي قدمها قادة ومقاتلو كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، في القطاع والضفة، ساروا على الطريق الذي كانت قد شقته قبلهم، القوات المسلحة الثورية، وقوات الإسناد، والنجمة الأحمر.

وإذا كانت المرحلة الراهنة قد فرضت تراجعاً في وتيرة الكفاح المسلح، إلا أن المؤشرات تؤكد أن المرحلة القادمة سوف تشهد إنتفاضة شعبية جديدة، سيكون فيها للكفاح المسلح، على أيدي مقاتلي الشعب الفلسطيني، دور رئيسي، ما يفترض أن تبقى كتائب المقاومة الوطنية وعموم الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة في حالة تأهب واستعداد دائمين.

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

«ملف»

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦

(١)

الإنتفاضة وإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني

■ بعد وصول مفاوضات كامب ديفيد ٢ (تموز / يوليو ٢٠٠٠) إلى الطريق المسدود، انفجرت في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠ الإنتفاضة الفلسطينية الثانية. منذ الأيام الأولى لإنطلاقتها، وفرت الظروف الإمكانيات الضرورية أمام الإنتفاضة لإعتماد أساليب الكفاح ضد الإحتلال، بما في ذلك العمل المسلح، في إطار الرد المشروع على الإعتداءات العسكرية الواسعة التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد التظاهرات السلمية في الضفة والقطاع، وضد التجمعات السكنية، وصولاً إلى المقرات الرسمية للسلطة.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إنخرطت بكل منظماتها الجماهيرية، وبكل طاقاتها في الإنتفاضة، ولم تهمل في الوقت نفسه ميدان العمل المسلح، فأعدت بناء تشكيلاتها العسكرية في الضفة والقطاع، وخاضت التجربة الجديدة أخذة بعين الإعتبار الظروف السياسية والمعادلات الإقليمية والدولية المستجدة.

التجربة العسكرية الجديدة لـ«كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» إستندت إلى الرؤية السياسية للأوضاع المستجدة في الحالة الفلسطينية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد ٢، وإلى تداعيات هذا الفشل على الصعد المختلفة. لقد رأت الجبهة الديمقراطية أن الإنتفاضة جاءت رداً على وصول مسيرة أوسلو إلى طريقها المسدود. وقد تطلب الأمر حوالي ٧ سنوات من المفاوضات المتعثرة كي تتلمس الحالة الشعبية الفلسطينية، وكي تترسخ قناعاتها بعجز مسيرة أوسلو عن إحراز أي تقدم على طريق تحقيق أهداف النضال الوطني، ولكي تتضح الظروف الذاتية، وتلتقي مع نضج الظروف الموضوعية لسلوك نهج سياسي كفاحي جديد يتمثل بالإنتفاضة الشعبية كأساس تصب في مجرى المقاومة المسلحة.

■ منذ البداية، كان واضحاً أن ثمة أكثر من نظرة للإنتفاضة، كل منها تعبر عن رؤية سياسية متكاملة:

• **الأولى:** ويمثلها الفريق الفلسطيني المفاوض. وقد رأى فيها ورقة تكتيكية يمكن إستغلالها سريعاً لتحسين موقعه التفاوضي دون الإخلال بالقواعد الأساسية للعملية التفاوضية المنبثقة عن مسيرة أوسلو. لذلك سارع هذا الفريق، بعد أسابيع قليلة على إندلاع الإنتفاضة إلى الدعوة لوقفها والعودة إلى التهدئة والهدوء وإفساح المجال مرة أخرى أمام العملية التفاوضية لتستأنف مسارها على ذات القواعد والأسس التي إنطلقت منها كامب ديفيد ٢.

ولم يقف الطرف الفلسطيني المفاوض عند حدود الدعوة اللفظية، بل إستأنف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي في طابا المصرية (٢٠٠١/١)، معتمداً إقتراحات (معايير) الرئيس الأميركي كلينتون كمشروع للتسوية. ضغط الإنتفاضة من جهة، وسقوط حكومة باراك من جهة أخرى، ومجيء شارون على رأس الحكومة الإسرائيلية من جهة ثالثة، بكل ما عناه هذا التغيير في الوضع السياسي الإسرائيلي.. كل هذا وضع نهاية للعملية التفاوضية، دون أن يتخلى الطرف الفلسطيني المفاوض عن إستعداده للدخول في مفاوضات جديدة مع حكومة شارون.

• **الثانية:** مثلها تيار الإسلام السياسي الذي تجاوز دور العمل المسلح ضد الإحتلال بإعتباره رافداً مهماً من روافد الإنتفاضة الشعبية، يسندها، لكنه لا يتقدم عليها وليس بديلاً عنها. فإنتطلق من رؤية سياسية تعتبر المقاومة، والحال هذه، السبيل المعتمد لتحقيق الأهداف الوطنية، فتراجعت من حسابات هذا التيار أهمية العمل الجماهيري في مقاومة الإحتلال والإستيطان، ورأى أن تصاعد موجة المقاومة المسلحة على العدو كفيلاً بحسم المعركة لصالح العملية الوطنية، وقد غالى هذا التيار في شعاراته داعياً إلى تجاوز البرنامج المرهلي للحركة الوطنية الفلسطينية لصالح برنامج شعاراتي يدعو لخوض المعركة ضد الكيان الصهيوني،

متجاهلاً موازين القوى والأوضاع الإقليمية وطبيعة العلاقات الدولية. وعلى قاعدة هذه الرؤية إتمدت القوى المنتمية إلى هذا التيار «العمليات الإستشهادية» خلف «الخط الأخضر» تحت شعار أن إسرائيل مجتمع عسكري، ينبغي أن يُضرب، دون تمييز، في كل مكان.

وقد تباينت المواقف من هذه العمليات، فأدانها المجتمع الدولي ووصمها بالإرهاب، كما أدانتها السلطة الفلسطينية، بينما إعتبرها أصحابها أعمالاً مؤثرة تأتي في سياق الرد المشروع على العدوان الإسرائيلي المتماذي وعلى إرهابه، في محاولة من أصحابها لإحداث ما يسمى «توازن الرعب» والدخول مع العمليات العدوانية الإسرائيلية في تنافس هدفه إحداث توازن في ما كان يسمى أيضاً «ميزان الدم»، من خلال إحداث أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية في صفوفه حتى لو كانت من بين المدنيين، أي بما يتجاوز دائرة جيش الإحتلال وقطعان مستوطنيه.

• **الثالثة:** مثله صف عريض من القوى الوطنية والديمقراطية، عبّرت عنه الجبهة الديمقراطية بالخطاب السياسي الأكثر وضوحاً. إذ رأّت أن الإنتفاضة الجديدة تشكل فرصة جديدة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية لإعادة صياغة المعادلة السياسية بما يعيد الإعتبار للبرنامج الوطني لمنظمة التحرير، الذي تمّ الإبتعاد عنه لصالح مسيرة أوسلو، حيث باتت أهداف هذا البرنامج أقرب من إنعقاد شروط تحقيقها، في ظل شبه إجماع دولي على حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ■

(٢)

سياسة جديدة تجمع ما بين الإنتفاضة والعمل السياسي

■ إعتبرت الجبهة الديمقراطية، مجدداً، أن المرجعية الصالحة لأية عملية سياسية، لتحقيق الأهداف الوطنية هي قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وأكدت أن الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب سياسة جديدة تقوم على مبدأ: «العملية السياسية بيد، والإنتفاضة، والمقاومة باليد الأخرى». ورأت في السياق أن مثل هذا الأمر يتطلب وحدة القوى السياسية الفلسطينية، الأمر الذي يفترض تشكيل قيادة وطنية موحدة، تتفق على البرنامج الوطني الموحد، وعلى آليات المشاركة الجماعية في إتخاذ القرار والإلتزام به، كما وعلى إحداث إصلاحات واسعة في مؤسسات السلطة الفلسطينية و م.ت.ف، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، كي تتحمل أعباء المرحلة القادمة. ووفقاً لهذه الرؤية دعت الجبهة إلى تأطير الإنتفاضة في هياكل ومؤسسات شعبية، تقف إلى جانب المؤسسات الرسمية في بناء وتطبيق خطط الصمود والتصدي للإحتلال.

■ إلى هذا دعت الجبهة الديمقراطية إلى صيغة وطنية تضم الأطراف المنخرطة في المقاومة لوضع تكتيكات العمل المسلح، وترشيده، وتحديد ساحته ضد قوات الإحتلال والإستيطان في المناطق المحتلة عام ٦٧، وإعادة تقديمه بإعتباره حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، وتخليصه مما علق به من نهم الإرهاب. كما دعت الجبهة في السياق نفسه إلى تحييد المدنيين على جانبي خط الصراع، مستلهمه بذلك تفاهات نيسان (إبريل) ١٩٩٦ بين المقاومة في لبنان وبين الإحتلال الإسرائيلي؛ وقبلها تجربة وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل في جنوب لبنان برعاية الأمم المتحدة إثر «حرب الجسور»

في تموز (يوليو) ١٩٨١^(١)، التي قامت أيضاً على نفس المبدأ.

■ جاءت في وقت لاحق أحداث ٩/١١ في الولايات المتحدة، من موقعها السلبي وما نتج عنها من تداعيات في العلاقات والقيم والمفاهيم الدولية، لتُظهِر بعد النظر الذي تحلّت به مواقف الجبهة الديمقراطية حين دعت إلى إعتقاد الشرعية الدولية مرجعية لأية عملية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وغطاء للمقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال. ودعت الجبهة الديمقراطية الأطراف الفلسطينية إلى قراءة أحداث ٩/١١ وتداعياتها برؤية جديدة، تقي الحالة الفلسطينية من أية إنزلاقات، وترفع عنها أية تهمة بالإنتماء للإرهاب، وتقطع الطريق على محاولات شارون الإدعاء بإنتمائه إلى الجبهة العالمية المكافحة للإرهاب، التي دعت الولايات المتحدة لبنائها، وإدعاؤه بالمقابل أن المقاومة الفلسطينية - بكل أشكالها المسلحة والشعبية - هي في حقيقتها إرهاب وتحريض على ممارسته ■

(١) راجع الفصل بعنوان: «شهداء حرب الجسور.. ومقدمات الإجتياح الكبير.. ١٩٨١ - ١٩٨٢» ص (٢٧٧ - ٢٨١) من مجلد «عاشوا من أجل فلسطين.. شهداء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، المجلد الأول: ١٩٦٩ - ١٩٨٢.

(٣)

الأهداف السياسية للانتفاضة والمقاومة

■ على خلفية ما سبق إتخذت الجبهة الديمقراطية من عدد من الشعارات (بما هي تكثيف لخطاب سياسي معين) موقفاً نقدياً صارماً، دعت إلى إعادة صياغتها بلغة جديدة، حتى لا توفر ذرائع إضافية للجانب الإسرائيلي، فيها من السلبيات أكثر مما فيها من الإيجابيات. وفي هذا السياق رأت الجبهة الديمقراطية ضرورة تسليح الانتفاضة والمقاومة بأهداف واضحة وملموسة يفترض بها أن تعمل لتحقيقها. فالانتفاضة والمقاومة ليستا هدفاً بحد ذاته بل كناية عن أشكال ووسائل نضالية في إطار إستراتيجية محددة لتحقيق أهداف سياسية. ورأت الجبهة أن الإستقلال والسيادة، والخلاص من الإحتلال والإستيطان، وضمان حق اللاجئين في العودة، هي الأهداف المفترض أن تساهم الانتفاضة بالتقدم نحو تحقيقها، خاصة في ظل ما يشبه الإجماع الدولي على مشروعية هذه الاهداف والحقوق.

بالمقابل رأت الجبهة الديمقراطية أن رفض تحديد الاهداف الواضحة، بذريعة عدم التخلي عن الأراضي المغتصبة عام ٤٨، لا يشكل خطوة إلى الأمام. فضلاً عن أنه يُحمل الانتفاضة أكثر من طاقتها، فإنه يسهم بإضعاف جبهة التأييد العربي والدولي للانتفاضة، إلى جانب أنه يوفر للفريق المفاوض فرصته لعدم التقيد بأية أهداف أو إشتراطات وطنية. لقد ساعد الجدل الواسع الذي أدارته الفصائل الفلسطينية حول هذا الموضوع، خاصة في جولات الحوار في غزة ورام الله والقاهرة، على أن تشق وجهة النظر هذه طريقها، وإن جاء التسليم بها بأساليب مختلفة، من بينها الحديث عن هدنة طويلة مع العدو مقابل إنسحابه من الضفة والقطاع والقدس وقيام الدولة المستقلة الخ..

■ لقد إختطت «كتائب المقاومة الوطنية» لنفسها نهجاً متميزاً في العمل

العسكري تمسكت فيه بثبات ولم تحد عنه؛ فالمقاومة المسلحة كرافد رئيسي من روافد الإنتفاضة لا تختزلها، بل تشكل رافعة هامة لها؛ وهدفها تطوير الإنتفاضة (بأشكالها الجماهيرية المتعددة التي تنطلق من مجتمع تعباً طاقاته على نسق الصمود المديد مسنوداً بحركة اللاجئيين في الشتات) إلى حرب إستنزاف طويلة الأمد ترفع كلفة الإحتلال، مادياً وبشرياً، وترغمه - بالنتيجة - على التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني..

حرب إستنزاف، نعم.. لكن ليس على قاعدة شعارات مضللة على غرار الدعوة إلى عمل عسكري تتمخض عنه معادلة «توازن الرعب» أو يقوم على «ميزان الدم»، وهي شعارات لا تمت بصلة إلى واقع ميزان القوى فضلاً عن الشروط الموضوعية التي تتحكم بمعادلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل على قاعدة تركيز المقاومة المسلحة في المناطق المعترف بأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، بأنها أراض فلسطينية محتلة.. تركيز المقاومة وتوجيهها ضد جيش العدو وعصابات مستوطنيه، والإبتعاد عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين وغيرها من التكتيكات التي يستغلها العدو بشكل بشع وبأكثر من جانب: تشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني وفيما يُسهّل إدراجه في خانة الإرهاب، لاسيما بعد 9/11، وبما يتيح للعدو رفع عتبة إستخدام القوة المفرطة (حملة «السور الواقي» وما تبعها من حملات) بدعاوى دفاعية واهية تندرج بحقيقة الأمر في صلب مخطط الإجتثاث المادي والإعدام السياسي للحركة الفلسطينية.

■ إنتقدت الجبهة الديمقراطية إنتقاداً لأدعاً شعاري: «توازن الرعب» و«ميزان الدم»، إنطلاقاً من مخاطر الإنزلاق إلى ذات المواقف والمنطقات المعتمدة من قبل الجانب الإسرائيلي، لأن الكفة ستكون بالضرورة راجحة لصالحه، نظراً لإحتلال موازين القوى. فضلاً عن ذلك فإنه من الخطأ - مبدئياً - المقارنة بين جيش الإحتلال، أداة العدوان، وبين المناضلين الفلسطينيين المكافحين لأجل حرية شعبهم وإستقلال بلدهم. عدا أن هذين الشعارين يفرغان الصراع من مضمونه السياسي، على أنه بين إحتلال ومُحتل، لجهة تقديمه على أنه مجرد صراع

عسكري يحاول فيه كل من الطرفين أن يُعظّم خسارة الآخر. وبالنتيجة فإن هذه الشعارات سقطت في إمتحان التجربة.

خلاصة القول إن الجبهة الديمقراطية إمتلكت في النظر إلى الإنتفاضة والمقاومة إستراتيجية سياسية، شكلت أساساً لخطابها السياسي، أخذت بالإعتبار المستجدات اليومية، بكل ما يمليه ذلك من تطوير في التكتيكات، مع الإحتفاظ بالمنحى العام لخطابها السياسي، وإستراتيجتها المعروفة، والتي شقت طريقها بالنتيجة، لتصبح إلى حد كبير معتمدة لدى الحركة الفلسطينية ■

(٤)

خط العمل العسكري

■ منذ إندلاع الإنتفاضة في ٢٨/٩/٢٠٠٠ دعت الجبهة الديمقراطية على الدوام، وفي إطار الإستراتيجية العامة للنضال الوطني الفلسطيني، ومحورها الإنتفاضة الشعبية، إلى إعتداد خط عمل عسكري يقوم على:

• إستهداف المواقع العسكرية والأمنية والإستيكانية الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، فهذه الأراضي محتلة واقعاً وفي عرف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وحق الشعب الفلسطيني في مقاومة المحتل والمستوطنين والمستعمر تكفله جميع المواثيق الدولية.

• إتباع تكتيك هجومي يعتمد أسلوب الإقتحام والمباغنة يجدد الصلة مع تقاليد العمل الفدائي الفلسطيني التي تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود مضت.

• تسليح الشعب الفلسطيني وتشكيله في وحدات للدفاع الذاتي لحماية مناطق التواجد السكاني الفلسطيني في المدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع.

■ ضمن هذه الرؤية مارست «كتائب المقاومة الوطنية» دورها جنباً إلى جنب مع الأذرع المقاومة الأخرى، وسجلت سلسلة من العمليات ضد مواقع عسكرية وإستيكانية مختلفة. ولعل العملية المتميزة في حصن مرغيت^(١) هي من

(١) فجر يوم ٢٥/٨/٢٠٠١ إقتحمت مجموعة فدائية من «كتائب المقاومة الوطنية» حصن مرغيت الواقع في قلب مستوطنة غاي أور في تجمع مستوطنات غوش قطيف بين رفح وخانيونس في قطاع غزة. أسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وعن وقوع سبعة جرحى، من بينهم قائد كتيبة جفعاتي. وارتقى على أرض المعركة الشهيدان أمين أبو حطب وهشام أبو جاموس من كوادر «كتائب المقاومة الوطنية».

بين أبرز العمليات التي شهدتها ساحة المواجهة مع العدو بسبب من الأسلوب الذي إعتدته، والذي يضع المقاتل الفلسطيني في مقابل الجندي الإسرائيلي المحتل وجهاً لوجه، فتكون الغلبة لعامل التخطيط والمباغثة والحالة المعنوية المستعدة لأن تفتدي إستقلال الوطن وحرية الشعب بأعز ما يملك الإنسان.

وغني عن القول أن هذا الأسلوب في العمل العسكري الفدائي هو الذي يوفر التفوق العسكري الموضعي للجانب الفلسطيني، رغم أنه الطرف الأضعف عسكرياً على المستوى الإجمالي، فيعتقد شرط إلحاق الهزيمة العسكرية بالموقع العسكري المحدد رغم إنتسابه إلى آلة عسكرية منفوقة وشديدة التطور.

إن هذا الأسلوب الإقتحامي في المجال العسكري ليس طارئاً أو مستجداً على الجناح العسكري للجهة الديمقراطية التي سجلت قواتها المسلحة في العقود المنصرمة إنجازات باهرة في هذا المضمار، تكفي بالإشارة السريعة إلى عدد من عناوينها: معالوت/ ترشيحا، طبريا، عين زيف، شريشوف، رامات مكشيميم، عملية الشهيد أبو جهاد الوزير... ولعل عملية «عيون دولة إسرائيل» التي وقعت في تموز (يوليو) ١٩٩١ هي خير معبر عن هذا الأسلوب في العمل العسكري الفدائي الإقتحامي. وهي تلك المواجهة الباسلة بين مجموعة فدائية من القوات المسلحة للجهة الديمقراطية وحامية مرصد جبل الشيخ الذي يسمى «عيون دولة إسرائيل» لوظيفته الإستطلاعية الإستخباراتية الماسحة لعموم المنطقة الشمالية المحاذية لفلسطين، فاقتحمت المجموعة الفدائية الموقع من جهته الغربية وإشتبكت مع عناصره وأوقعت في صفوفهم خسائر، قبل أن تنسحب بعدها شرقاً، دون أن تقع أية إصابة في صفوف فدائيي القوات المسلحة.

لقد أكدت تجربة صراع الشعب الفلسطيني ضد جيش الإحتلال أن للقوة الغاشمة حدوداً مهما تجبرت، وأن إحدى المشكلات الرئيسية التي يواجهها جيش الإحتلال الإسرائيلي تتمثل بالضبط في أنه لا يستطيع إستثمار تفوقه المسلم به إلا ضمن إمكان إعتاد حرب الحركة أسلوباً للحسم الميداني السريع. وهذا ما

كانت تعبّر عنه بوضوح تظاهرات أقصى اليمين الصهيوني قبيل فوز شارون في إنتخابات شباط (فبراير) ٢٠٠١، حين كانت تسير خلف شعار: «دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر».

والملاحظ أنه حتى ٢٩/٣/٢٠٠١، تاريخ بدء حملة «السور الواقي»، أي بعد إنقضاء عام ونصف العام على عمر الإنتفاضة، بقيت الذراع العسكرية الإسرائيلية قاصرة عن الحسم الميداني، لأسباب سياسية بالتأكيد، لكن أيضاً لأن الفاعلين في الإنتفاضة، بما فيها الأجنحة العسكرية، إستطاعوا أن يفرضوا على الجيش الإسرائيلي أسلوب حرب المواقع أو حرب الإستنزاف الذي لا يلائم الجيش الإسرائيلي عقيدة وتشكيباً وأداءً ميدانياً.

■ بإمكان الجيش المحتل أن يلحق بالفلسطينيين خسائر كبيرة، لكن هذه الخسائر لن تمكنه من فرض إرادته السياسية على الشعب الفلسطيني، وتالياً لن يكون بإمكانه أن يكسب هذه الحرب إذا ما بقي الفلسطينيون، متحصنين في وحدتهم الوطنية وقرارهم الوطني في عدم النكوص عن خيار الإنتفاضة والمقاومة قبل توفير شروط إنجاز أهداف نضالهم الوطني.

وفي المقابل، بإمكان الشعب الفلسطيني وتشكيلاته العسكرية (القوات النظامية + أجنحة المقاومة) بالتحديد وهي «جيش دفاعه الوطني» في مرحلة التحرر الوطني، أن تختزل فترة المعاناة بتصعيد ضرباتها العسكرية على نحو مدروس، بحيث تكون محصلتها خسارة صافية للعدو، دون أن تتعكس على الفلسطينيين أية سلبيات ليسوا مرغمين عليها، أو حتى مضطرين لتحملها طالما القرار بالعمل وإختيار الأسلوب بيدهم.

في هذا السياق نكتفي بالدعوة إلى التفكير ملياً، بالنتائج السلبية معنوباً ومادياً التي يمكن أن نُحمل للجيش الإسرائيلي الملتحم بالبنية الإستيطانية عندما تتعرض

مواقع هذا الجيش أو تشكيلاته وإستتباعاً بنيته الإستيطانية إلى خسائر جلية، مما يجعله يقف أمام المعادلة القسرية التي يقف أمامها أي جيش محتل: الخسائر التي لا تعادل المكاسب، وبما يقود إلى إستخلاص ما ينبغي إستخلاصه، أي رحيل الإحتلال بجنوده ومستوطنيه عن الأرض التي إحتلتها بالقوة الغاشمة ■

(٥)

نقاط متممة

■ إنسجاماً مع خط العمل العسكري المشار إليه، يأتي التشديد على ما يلي:

- المقاومة المسلحة ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي وسيلة من وسائل الكفاح ضد الإحتلال، وهي حق من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني للدفاع عن نفسه، والتقدم نحو إنجاز حقوقه الوطنية.

- إعتقاد أسلوب المقاومة المسلحة رهن بالظروف السياسية. وبالتالي يمكن تعليق العمل بالمقاومة المسلحة لفترة زمنية ما، إستجابة لضرورات سياسية دون أن يعني ذلك التخلي عن الحق الثابت للشعب الفلسطيني في إستئناف هذا الأسلوب، إذا ما إستجدت، وعندما تستجد ظروف سياسية تستدعيه.

- العمل المسلح هو ضمن حدود القرار السياسي وما يخدم هذا القرار وأهدافه المعلنة، وعليه تم رسم حدود عمليات «كثائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» بحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، مستهدفة بذلك الإحتلال الإسرائيلي بمظهره العسكري والإستيطاني، ورغم إنزلاق بعض الأذرع العسكرية لفصائل م. ت. ف نحو «العمليات الإستشهادية» الموجهة ضد المدنيين خلف «الخط الأخضر» في منافسة غير مبررة مع عمليات إتجاهات فصائل الإسلام السياسي، حرصت «كثائب المقاومة الوطنية» على صون خطها السياسي وإستراتيجيتها العسكرية، التي تحصر أعمالها القتالية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

- خطأت الجبهة الديمقراطية التمييز المتمعد بين «العمليات الإستشهادية»، و«العمليات الفدائية»، ورأت في هذا تمييزاً ذا خلفية سياسية إيديولوجية معينة،

يهدف إلى حصر «الشهادة» بتلك العمليات التفجيرية التي تستهدف التجمعات الإسرائيلية دون تمييز، ونجحت بالممارسة طول التجربة، وبالنضحيات الغالية في التأكيد أن أعمال المقاومة المسلحة هي عمليات فدائية تنطوي على قيمة إفتداء الوطن مع إحتمال الإستشهاد أو الإعتقال أو غير ذلك، وبدرجات متفاوتة تبعاً لخطورتها، وليست عمليات إستشهادية بالقرار المسبق.

ويبقى الأهم هو النهج الذي إشتقته كتائب المقاومة وعبرت عنه نكباتها القتالية على معادلة: جندي مقابل جندي، فدائي مقابل مستوطن.. أي بالتركيز على الإحتلال بأشكاله العسكرية والإستيطانية المنتشرة في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال إقتحام مواقع جيش العدو ويقع إستيطانية ونصب الكمائن لدورياته وقوافله.. هذا إلى جانب التصدي الدفاعي للإقتحامات والإجتياحات الإسرائيلية المتوالية للمناطق الآهلة.

■ بعد أحداث 9/11 في الولايات المتحدة، أخذت إستراتيجية الجبهة العسكرية بعداً جديداً، حين وفرت للمقاومة الفلسطينية سياقاً سياسياً وقانونياً يحميها من كل تهمة ممارسة الإرهاب. فهي مقاومة مشروعة تتم فوق الأرض المعترف دولياً بأنها محتلة. وهي تتم ضد عسكريين ومستوطنين مسلحين يقومون بدور المحتل ويغتصبون الأرض، وينتهكون بممارساتهم مبادئ ونصوص القانون الدولي ويتجاهلون قرارات الأمم المتحدة. ولا شك في أن القرار الإستشاري لمحكمة لاهاي بشأن «الجدار» في الضفة الفلسطينية، أكد البعد القانوني الدولي المشروع للمقاومة الفلسطينية، حين جدد هذا القرار التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال تحت سقف قرارات الشرعية الدولية التي إعترفت له بحقه في الحرية والإستقلال والسيادة على أرضه.

وفقاً لهذه الرؤية بدأت «كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» شق طريقها عبر عمليات قتالية تستهدف الإحتلال بوجهيه العسكري والإستيطاني، بحيث يتحول القتال إلى حرب إستنزاف يومية ضد العدو الإسرائيلي ■

(٦)

عملية «حصن مرغنيت»، معلم بارز

■ إتمدت «كتائب المقاومة الوطنية» أشكال القتال المتاحة، فنفذت عمليات إقتحام للمستوطنات تجاوزت خلالها الحواجز والعوائق الإلكترونية ونقاط الإنذار والخنادق والجدران الشائكة، وتمكنت من الوصول إلى قلب مواقع العدو، لتقاتل جنوده في خنادقهم وجهاً لوجه. وفي هذا الإطار شكلت عملية «حصن مرغنيت» الشهيرة معلماً بارزاً في العمليات القتالية الفلسطينية.

إن تداعيات عملية «حصن مرغنيت» لم تقف عند حدودها الإسرائيلية بل إمتدت بصداها عربياً ودولياً. وقد لقيت العملية إشادة من قبل الرأي العام العربي رأّت فيها عملاً شجاعاً يجرّد الجانب الإسرائيلي من ذرائع إتهام الشعب الفلسطيني وإنقاضته ومقاومته بالإرهاب. كذلك لقيت هذه العملية، كنموذج، إرتياحاً لدى الرأي العام الأوروبي والغربي عموماً لأنها وضعت القتال في إطاره السليم: فدائي مقاوم مقابل جندي محتل.

■ في هذا الإطار نوّكد، من موقع أخوة السلاح، أن مساهمات «كتائب المقاومة الوطنية» نلتقي مع مساهمات القوى والتشكيلات العسكرية الفلسطينية الأخرى وتتفاعل معها على أرض المعركة. وبطبيعة الحال فإن المساهمات المحكومة بدورها برؤية معيّنة سياسية وتكتيكية لا يلغي تمايزها، لا بل إختلافها أحياناً في الأسلوب والأداء، واقع توحيدها في مجرى نضالي واحد بمواجهة الإحتلال والإستيطان، الأمر الذي يفسح في المجال دائماً لتبادل خلاصة التجارب والخبرات، وبما يؤدي في النتيجة إلى محصلة مطورة للجهد الكفاحي الفلسطيني، شرط الموضوعية التي لا نستثنى، بل نوّكد أهمية إعتداد سلاح النقد، لا بل النقد الشديد، كلما إستوجب

الأمر، حيال نمط معيّن من العمليات^(١) ذات الحصاد السلبي.

وبهذا المعنى، فإن عملية حصن مرغنيت في جنوب قطاع غزة (فجر ٢٥/٨/٢٠٠١) تسجل علامة فارقة على هذا المسار النضالي، تحول دون إعطاء العدو «ذرائع» تسهل عليه تعبئة الأوساط الدولية ضد نضال الشعب الفلسطيني من خلال وصمه بشتى النوعت التي لا تنطبق في واقع الحال إلا على العدو المحتل الغاصب، من أجل التغطية على عدوانه الدائم وأعماله الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الذي لا ينشد سوى نيل حقوقه الوطنية المشروعة والعيش
بسلام ■

(١) بالتحديد تلك الموجهة ضد المدنيين في مناطق الـ٤٨ على غرار عملية التفجير أمام ملهى «الدافين» في تل أبيب في ١/٦/٢٠٠١، التي استدعت ردود فعل شديدة السلبية تجاه الإنتفاضة والحركة الفلسطينية، وأرغمت قيادة السلطة الفلسطينية على إصدار بيان بوقف إطلاق النار في محاولة - تبين أنها فاشلة - لاحتواء إندفاعه شارون العدوانية.

(٧)

أساليب متعددة

■ إعدمت «كتائب المقاومة الوطنية» أيضاً أسلوب الكمانن العسكرية ضد دوريات العدو، وقوافل المستوطنين على الطرقات، إستعملت في تنفيذها العبوات الناسفة، والقنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة. وقد حققت هذه العمليات الهدف منها، حين حوّلت الطرقات المؤدية إلى المواقع العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات اليهودية، في قطاع غزة والضفة الفلسطينية إلى مصائد، بحيث بات السير أو السفر عليها مغامرة محفوفة بالمخاطر. مثل هذا الأمر أرغم العدو الإسرائيلي على إعادة النظر بأسلوب تسيير دورياته، من حيث العدد والتسليح، كما أرغمه على توفير الحراسات المشددة للمستوطنين، وإعادة تنظيم حركتهم في قوافل جماعية تواكبها الدوريات والسيارات العسكرية والمروحيات الحربية. لقد نجحت مثل هذه العمليات في إرغام العدو الإسرائيلي على الزج بالمزيد من التشكيلات العسكرية في معاركه ضد الإنتفاضة والمقاومة، بما ترتب على ذلك من إستنزاف لقواه.

■ إن الطرق المؤدية إلى تجمع مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، وعمانويل وإيتامار ويتسهار وغيرها في الضفة الفلسطينية تشهد لمقاتلي «كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» بالفعالية القتالية، بل إن معركة معبر صوفا في ٢٩/٥/٢٠٠٣ في قطاع غزة، تشهد لأحد أبطال «كتائب المقاومة الفلسطينية» الفدائي أحمد خالد يوسف جاد الحق كيف طور أساليب القتال ضد دوريات العدو، فلم يكتف بالإشتباك معها، بل تقدم نحو إحداها، ليفجر نفسه بجنود الإحتلال بعملية فدائية من طراز جديد، حملت في طياتها رسالة سياسية ذات معاني غنية بضرورة ترشيد العمل المسلح وإعادة تصويبه بالإتجاه السليم، لنتمير نتائجه

لصالح الإنتفاضة والمسيرة الكفاحية للحركة الوطنية.

أيضاً يسجل لـ«كتائب المقاومة الوطنية» أن مقاتليها كانوا في مقدمة الصفوف في الدفاع عن المناطق السكنية في قطاع غزة ضد عمليات الإجتياح الإسرائيلية. في معارك الدفاع عن مخيم جنين، وعن مخيم جباليا حيث تمكنوا من تدمير دبابات العدو وآلياته، كما وفي معارك الدفاع عن رفح وحي الزيتون.

■ وختاماً وتوخياً للموضوعية، لا بد من تسجيل ما يلي: عند إستعراض عمليات «كتائب المقاومة الوطنية» حتى نهاية العام ٢٠٠٦، يلاحظ أنها خلت عملياً في سنواتها الثلاث الأولى من عمليات القصف المدفعي والصاروخي، بينما شكلت الأخيرة ٣٨٪ من عمليات العام ٢٠٠٤، وتقدمت بشكل واضح لتحتل الواجهة بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ لاعتبار الإستسهال والتساوق مع نمط شاعت ممارسته في صفوف الأجنحة العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب إنكفاء العدو عن قطاع غزة وتفكيك مستوطناته ■

(٨)

نماذج من العمليات القتالية في الضفة الفلسطينية

■ إمتدت العمليات القتالية لـ «كتائب المقاومة الوطنية» في طول الضفة وعرضها، من القدس، إلى رام الله، ونابلس، والخليل، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، وأريحا ومعظم المخيمات الفلسطينية. وتتنوع هذه العمليات بين الكمين والقنص عن بعد، وزرع العبوات الناسفة، والمواجهات المباشرة، على غرار معارك التصدي لإجتياح «السور الوافي»، ومعارك مدينة نابلس القديمة وغيرها. وقدمت كتائب المقاومة في هذا السياق، حوالي ٣٠ شهيداً، من قادتها ومقاتليها. وكان لكتائب المقاومة - على سبيل المثال - مساهمتها البارزة في قلقيلية، حيث إستشهد عاطف أحمد البياري (٢٠٠٢/٣/١١)، وفي مدينة جنين ومخيمها حيث إستشهد شادي توفيق عساف (٢٠٠٢/٣/١) ومصطفى عبد الرحمن شبلي (٢٠٠٢/٤/٦)، وفي مدينة رام الله حيث إستشهد جمال محمود عبد السلام فقيه (٢٠٠٢/٣/٣) وإسماعيل جمهور (٢٠٠٢/٣/٣).

■ وفي معارك التصدي للتوغلات الإسرائيلية والإجتياحات المتكررة للمدن والمخيمات، خاض مقاتلو كتائب المقاومة معارك دفاعية جنياً إلى جنب مع باقي مقاتلي الأذرع العسكرية الأخرى. وسيبقى التاريخ يحفظ لمدينة نابلس القديمة، الملحمة البطولية التي قادها قائد كتائب المقاومة في البلدة هاني العقاد، والتي إضطرت فيها قوات الإحتلال إلى إستعمال الأسلحة الثقيلة، ومروحيات الأباتشي. وإنتهت المعركة (٢٠٠٤/٩/١٥) باستشهاد القائد هاني العقاد، وإلى جانبه خمسة آخرون من مناضلي الجبهة الديمقراطية ورفاقهم في كتائب شهداء الأقصى، وهم نادر الأسود، مجدي مرعي، ملهم أبو جميل، عبود سالم، محمد مرعي.

■ وعلى غرار بلدة نابلس القديمة شهدت مدن أخرى في الضفة الفلسطينية

مواجهات مماثلة كان أبرزها مواجهات مدينة جنين (٢٠٠٠/١١/٢٤) قادها الشهيد فراس ديب سباعنة، وكفر راعي حيث إرتقى الشهيد عمار رشيد الشيخ إبراهيم (٢٠٠٣/٦/١٠)، ومخيم الفوار (الخليل) حيث إرتقى الشهيد شادي الوادي (٢٠٠٠/١٠/١٢)، ومواجهات مخيم عسكر (نابلس) حيث إستشهد القائد زاهي عارضة (٢٠٠٠/١٠/١٩)، ومواجهات مدينة القدس التي قدمت فيها كتائب المقاومة شهيدها محمد عمر محمد مخطوب (٢٠٠٢/٥/١٠). وكذلك شهدت بلدة طمون مواجهات عنيفة مع قوات الإحتلال، إستشهد فيها محمد رضوان محاجنة ونايف بني عودة (٢٠٠٣/٣/١٣). كما شهدت مدينة جنين ملحمة بطولية شاركت فيها بشكل بارز كتائب المقاومة قدمت فيها الشهيد واثق البشر إغبارية (٢٠٠٣/٣/١٤)، كما شهدت مدينة نابلس، مواجهات في ٢٠٠١/٥/١٨ لجأ فيها الإحتلال إلى إستعمال الطيران الحربي ما أدى إلى إستشهاد وائل عبد الكريم أبو جعفر.

■ الأعمال القتالية لكتائب المقاومة إمتدت إلى داخل المستعمرات الصهيونية، وإتخذت شكل الكمائن العسكرية لدوريات قوات الإحتلال منها الكمين الذي نصبته لإحدى الدوريات العسكرية في بلدة رفات قرب رام الله، (٢٠٠١/٢/١٢) أوقعت في صفوف العدو خسائر بشرية، وإستشهد فيها عاطف أحمد النابلسي، ومنها إقتحام مستوطنة إيتمار (نابلس) إستشهد فيها حبش سمير أبو السعود حنني (٢٠٠٢/٥/٢٨)، وعملية إقتحام مستوطنة يتسهار (٢٠٠٢/٦/٩) إستشهد فيها أحمد ياسر أحمد صالح، وعملية إقتحام مستوطنة حمرا غور الأردن ١٩ /٤/٢٠٠٣ إستشهد فيها زيد إسماعيل حنني، وعملية إقتحام مستعمرة ألون موريه (نابلس) إستشهد فيها محمود أمين حنني. هذا إلى جانب العديد من العمليات إستهدفت قوات الإحتلال والمستوطنين، والتي إستطاع منفضوها الأبطال العودة إلى قواعدهم سالمين، دون أن يتكبدوا أي خسائر فيها ■

(٩)

القادة في مقدمة الصفوف

■ شن العدو الإسرائيلي سلسلة هجمات ضد كوادر الجبهة وقياداتها، ولعل جريمة الإغتيال الأولى التي إرتكبتها قوات الإحتلال الإسرائيلي، بعد إندلاع الإنتفاضة هي التي إستهدفت أحد مناضلي الجبهة وكنائبها الوطنية فراس ديب سباعنة أبو حطب الذي إقتحمت قوات الإحتلال منزله في مخيم جنين وأطلقت عليه النار بدم بارد، وأصابته شقيقه بجراح بليغة. كذلك إرتكبت قوات الإحتلال عدة جرائم قتل إستهدفت مناضلي كئائب المقاومة من بينها جريمة الإغتيال التي وقعت في ٢٠٠٢/٢/٤ وإستهدفت خمسة مناضلين على رأسهم الرفيق أيمن البهداري قائد «كئائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» في جنوب القطاع.

• كما شنت قوات الإحتلال في الضفة الغربية حملة إعتقالات طالت قيادات الجبهة الديمقراطية، وفي المقدمة تيسير خالد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، عضو اللجنة التنفيذية ل.م.ت.ف، وإبراهيم أبو حجلة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية الذي أمضى أكثر من عشر سنوات في سجون الإحتلال، كما فشلت في إغتيال قيس عيد الكريم نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية في عملية إستغرق التحضير لها طويلاً أطلق عليها العدو إسم «التلج الأبيض».

وستبقى مدينة نابلس تشهد على معركة التصدي لقوات الإحتلال التي إقتحمت في ٢٠٠٣/٢/١٦ بناية الأنوار لاعتقال تيسير خالد في مكتبه، والتي إستشهد فيها، بعد قتال إستمر لساعات كل من أيمن أبو زنط، ومحمد التكروري، وفراس مبروكة، وعلاء جودت أبو شرخ.

■ من حق «كتائب المقاومة الوطنية» أن تفخر أنها ساهمت مساهمة فعالة في إذكاء نار الإنتفاضة والمقاومة، وأن خطها العسكري هو الذي ساد بالنتيجة، بعد أن توافقت الفصائل على مبدأ «تحييد المدنيين» في تراجع واضح عن العديد من الشعارات والمواقف والسياسات المغامرة، لصالح سياسة ثورية واقعية ■

(١٠)

عملية أبو هولي وتداعياتها

■ بعد الإعلان عن فوز محمود عباس بانتخابات رئاسة السلطة، تزايدت دعوته إلى ضرورة «التهدئة» وكأنها إلتزام فلسطيني من جانب واحد، أو تفاهم فيما بين الفلسطينيين، لا يملى على الجانب الإسرائيلي أية إلتزامات متزامنة ومتبادلة، ما دعا «كتائب المقاومة الوطنية» لإصدار بيان رفضت فيه أن تفرض التهدة على الجانب الفلسطيني وحده، ودعت إلى مواصلة المقاومة والإنتفاضة إلى «أن تستقيم المعادلة وتفرض تزامن الإلتزامات على جانبي الصراع». في هذا السياق نفذت «كتائب المقاومة» سلسلة من العمليات، إمتدت من ٢٠٠٥/١/١٧ إلى ٢٠٠٥/٢/٨، وطالت بالقصف الدفعي، ونيران الرشاشات، المستوطنات الإسرائيلية ودوريات جيش الإحتلال في قطاع غزة.

وخلال هذه الفترة، كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أعلن في ٢٠٠٥/١/٢٠ التهدة مع الجانب الإسرائيلي، ما دعا الأجنحة العسكرية الفلسطينية لإصدار بيان في ٢٠٠٥/١/٣١، يرفض التهدة من طرف واحد، ويؤكد أنها لن تقف مكتوفة الأيدي، فيما العدو يواصل عدوانه ويقتل الأبرياء في صفوف الشعب الفلسطيني.

«كتائب المقاومة الوطنية»، بادرت إلى وضع موقف الأذرع العسكرية موضع التنفيذ، فقامت بثلاث عمليات متتالية ضد قوات الإحتلال، قدمت في إحداها، وفي يوم ٢/٣ بالتحديد، الشهيد نبيل علي العايدي، بطل عملية «حاجز أبو هولي» الذي أسفر عن جرح ثلاثة من جنود العدو.

■ السلطة الفلسطينية، ردت على العملية يوم ٢٠٠٣/٢/٥، بإعتقال ثلاثة

من قياديي الجبهة الديمقراطية، في رسالة واضحة إلى المقاومة الفلسطينية تبدي فيها إستعدادها «لفرض التهدئة» بالقوة، متجاهلة إنتهاك العدو الدائم لشروط وقف إطلاق النار ورفضه للإلتزام بها. «كتائب المقاومة الوطنية» ردت على إجراءات السلطة، بتنفيذ عملية جديدة في ٢٠٠٥/٢/٧، ضد قوات الإحتلال، بمشاركة كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، طالت مستوطنة نافييه دوكاليم في تجمع مستوطنات غوش قطيف.

■ لقي إعتقال القادة الثلاثة من الجبهة الديمقراطية، على خلفية عملية أبو هولي، ردود فعل مستنكرة وشاجبة، من بينها مذكرة وطنية شجبت الإعتقال وإستنكرته، ودعت إلى إطلاق القادة الثلاثة «وكافة المعتقلين السياسيين من سجون السلطة، ووقف الإستدعاءات والمطاردات والإعتقالات على خلفية سياسية وإعتماد لغة الحوار وسيلة وحيدة للوصول إلى توافقات وتقاومات حول أساليب وتكتيكات مواجهة العدو الصهيوني، وبما يصون وحدة الشعب الفلسطيني وإنتفاضته ومقاومته الباسلة».

■ في ٢٠٠٥/٢/٧ إلتقى وفد من لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية د. نبيل شعث وزير الشؤون الخارجية في حكومة السلطة الفلسطينية والممثل الشخصي للرئيس عباس، طالبه بالإفراج الفوري عن المعتقلين على خلفية دورهم الوطني في الإنتفاضة والمقاومة. غير أن شعث رد بوضوح، حين ربط بين إستمرار الإعتقال، واللقاء الذي سيجتمع الرئيس عباس، ورئيس حكومة إسرائيل شارون، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس في شرم الشيخ في ٢٠٠٥/٢/٨، ما رأته فيه الجبهة «إستهتاراً بالعلاقات الوطنية وإستخفافاً بمواقف القوى الوطنية والإسلامية، وأن الإعتقال جاء إستجابة لضغوط أميركية إسرائيلية تهدف إلى زج السلطة في مواجهة مع قوى المقاومة والإنتفاضة، وهي مواقف وممارسات بالغة الخطورة وتلحق أضراراً بالمصلحة الوطنية العليا» ■

(١١)

المقاومة، مهمة راهنة

■ من حق كل الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية وجميع المناضلين في الحركة الوطنية الفلسطينية أن يفخروا أيضاً بأنه لولا المقاومة المصممة التي أبادها الشعب الفلسطيني، ولولا صموده الأسطوري في مواجهة الإحتلال، لما توصلت قيادة العدو الإسرائيلي إلى القناعة بإستحالة القضاء على الإنتفاضة وعلى المقاومة بالأساليب العسكرية.

لقد إتخذت حكومة شارون قرارها بالخروج من قطاع غزة مع إبقائه تحت الحصار، لاعتبارات سياسية عدة، أبرزها إزالة «قضية» العملية السياسية من جدول أعمال الأطراف (الدول وغيرها) المعنية، تأكيداً لمقولة «لا يوجد من نتفاوض معه»؛ لكن الحكومة الإسرائيلية أقدمت أيضاً على هذا القرار تحت وطأة ضربات المقاومة الفلسطينية في أرجاء القطاع، ضد قوات الإحتلال وضد المستوطنين. ولا يقلل من أهمية هذا الأمر، أن يدرج شارون مسألة إعادة الإنتشار من قطاع غزة في إطار خطة إسرائيلية تهدف إلى إغلاق الطريق أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة؛ ذلك أن الخروج الإسرائيلي من القطاع، الذي هو ثمرة من ثمار الإنتفاضة والمقاومة، أياً كان السياق السياسي الذي يندرج فيه، هو محطة من محطات النضال الفلسطيني على طريق مراكمة الإنتصارات والمكاسب، وتحقيق خطوات جديدة تقرب الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية من إنجاز الاهداف الوطنية اللاحقة.

■ وإذا كانت السلطة الفلسطينية، قد توصلت مع حكومة إسرائيل، في سياق تفاهات شرم الشيخ (٢٠٠٥/٢/٨)، على وقف إطلاق النار، كي يتسنى لشارون الإدعاء فيما بعد، أي بعد خروج الإحتلال من قطاع غزة، جيشاً ومستوطنين، أنه

لم يخرج من القطاع، تحت وطأة ضربات المقاومة، كما خرج سلفه إيهود باراك من جنوب لبنان، فإن هذه التفاهات هي الأخرى، لن نقتل على الإطلاق من أهمية الانتصار الفلسطيني الذي حققته الإنتفاضة والمقاومة. بل، وعلى العكس من هذا، يمكن القول، إن قبول شارون بتفاهات شرم الشيخ هو دليل ساطع على الموقع المؤثر الذي تحتله المقاومة في العملية السياسية وفي الإطار العام للصراع مع المحتل الإسرائيلي. هذا كله يشكل رداً شافياً على مجمل المقولات الداعية إلى وقف المقاومة، ويؤكد من جديد، أهمية تجميع أوراق القوة بيد الحالة الفلسطينية، في مفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي، في مقدمة هذه الأوراق - إلى جانب ورقة الوحدة الوطنية - تقف ورقة المقاومة المسلحة.

■ في هذا السياق، من المفيد أيضاً أن نلاحظ كيف أن هذه المقاومة، ورغم وقف إطلاق النار، مازالت تشكل هاجساً لدى الجانب الإسرائيلي، حتى أن مدير ديوان شارون، المحامي دوف فايسغلاس، يحذر أقرانه من احتمال تجدد المقاومة بعد الإنسحاب من القطاع، حين يعترف أن حكومة شارون غير جادة في الدخول في مفاوضات الحل الدائم، وأنها تنوي تجميد العملية السياسية بعد إنجاز خطة «فك الارتباط»، الأمر الذي سيقود - برأي فايسغلاس نفسه - إلى إعادة معادلة التوتر في العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كمقدمة لإنفجار الأوضاع مجدداً. وهذا يعني، بلغة أخرى، أن المقاومة المسلحة لم تستنفذ أغراضها، طالما لم تتحقق أهداف النضال الوطني ■

المراجع

■ تملك الجبهة الديمقراطية مخزوناً وافراً من الأدبيات العسكرية والسياسية - العسكرية المتصلة بتجربتها الخاصة، وتجربة المقاومة الفلسطينية بشكل عام. غير أن هذه الأدبيات لم يُبدل حتى الآن أي جهد حقيقي لوضعها بمتناول المهتمين، سواء بوسائل النشر الإلكتروني أو غيرها.. أما المتوفر حالياً، أي الموضوع بتناول اليد فهو ما يلي:

- ١- كتاب: «كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» المشار إلى محتوياته في فصل «دليل بمحتويات الكتب الصادرة في سلسلة //.. يوميات الإنتفاضة .. يوميات الإستقلال//. في نهاية هذا الكتاب.
- ٢- «عاشوا من أجل فلسطين.. شهداء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، المجلد الأول: ١٩٦٩ - ١٩٨٢.
- ٣- الفصل بعنوان «المقاومة المسلحة»، ص ١٨٩ - ١٩٣ من كتاب «مخاض التجديد .. ١٩٨٨ - ١٩٩٨» من سلسلة «من الفكر السياسي المعاصر - الكتاب الرقم ٧». إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط ١: ٢٠١٣/١٢.
- ٤- الفصلان بعنوان: «العمل المقاوم»، ص ٤٢ - ٤٤ وص ٩٦-٩٧، من كتاب «في جماهيرية الحزب .. ١٩٩٨ - ٢٠١٣» من سلسلة «من الفكر السياسي المعاصر - الكتاب الرقم ٩». إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط ١: ٢٠١٤/٣ ■

إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١ - قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين.
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري.
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت.
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية.
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة.
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢ .
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤.
- ٨- في حال الدولة المدنية.
- ٩- الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للمواطنة والتوطين.
- ١٠ - الإنتفاضة الثانية.. والبندقية